رسالة في
تضعيف قصيدة (بانت سعاد)

كتبه
ناصر بن حمد الفهد

1413

مقدمة

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله ، وبعد :
فقد كنت كتبت أصل هذه الرسالة عام 1413 ، ثم طلب مني بعض الإخوة - وفقهم الله - إعادة النظر فيها وترتيبها ، وذلك عندما احتج بعض فساق الشعراء بهذه القصيدة على ما يقولونه من شعر غزلي مثير للشهوات .
فأعدت ترتيبها ، وجعلتها في ثلاثة مباحث :
المبحث الأول : في ذكر القصيدة وقصتها :
المبحث الثاني : في الكلام على أسانيدها :
المبحث الثالث : في حكم الاستشهاد بها :
هذا وأسأل الله سبحانه أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه ، وأن ينفع به من قرأه ، وصلى الله على نبينا محمد .

ناصر بن حمد الفهد
الرياض

1421

المبحث الأول :
في ذكر القصيدة وقصتها [1]:

لما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم من منصرفه عن الطائف ، كتب بجير بن زهير بن أبي سلمى إلى أخيه كعب بن زهير يخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل رجالا بمكة ، ممن كان يهجوه ويؤذيه ، وأن من بقي من شعراء قريش قد هربوا ، فإن كانت لك في نفسك حاجة فطر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فإنه لا يقتل أحدا جاءه تائبا ، وإن أنت لم تفعل فانج إلى نجائك من الأرض ، وكان كعب بن زهير قد قال :

ألا أبـلغـا عني بجيراً رسالـة	فهل لك فيما قلت ويحك هل لكا
فبيّن لـنا إن كنت لست بفاعلٍ	على أي شيءٍ غير ذلك دلّــكا
على خُلُق لم أُلفِ يومـاً أبـا له	عليه ومـا تلفي عليه أبـا لـكا
فإن أنت لم تفعل فلستُ بآسفٍ	ولا قـائل إمّـا عثرتَ: لعاً لكا
سقاكَ بها المأمون كأسـاً رويّـةً	فأنهلك المأمـون منها و علّـكا

فلما بلغ كعباً الكتاب ضاقت به الأرض وأشفق على نفسه ، ثم جاء إلى الرسول صلى الله عليه وسلم تائباً ، وقال قصيدته المشهورة :

بانت سعاد فقلبي اليوم متبولُ	متيمٌّ إثرها لم يفدَ مكبولُ
وما سعاد غداة البين إذ رحلوا	إلا أغنّ غضيض الطرف مكحول
هيفاء مقبلةً عجزاء مدبرةً	لا يشتكي قِصرٌ منها ولا طول
تجلو عوارض ذي ظلمٍ إذا ابتسمت	كأنه منهلٌ بالراح معلول
شُجّت بذي شَبَمٍ من ماء محنيةٍ	صافٍ بأبطح أضحى وهو مشمول
تنفي الرياح القذى عنه وأفرطه	من صوب غاديةٍ بيضٌ يعاليل

---

[1] وقد ذكرت سياق ابن هشام رحمه الله في (السيرة) 4/501 للقصيدة ، فقد اختلفت الروايات في بعض الأبيات .

فيا لها خلةً لو أنها	بوعدها أو لو أن النصح
صدقت	مقبول
لكنها خلةٌ قد سيط من	فجْعٌ ووَلْعٌ وإخلافٌ
دمها	وتبديل
فما تدوم على حالٍ	كما تلوّن في أثوابها
تكون بها	الغول
وما تمسّك بالعهد الذي	إلا كما يمسك الماء
زعمت	الغرابيل
فلا يغرّنك ما منّت وما	إن الأمانيّ والأحلام
وعدت	تضليل
كانت مواعيد عرقوبٍ	وما مواعيدها إلا
لها مثلاً	الأباطيل
أرجو وآمل أن تدنو	وما إخال لدينا منك
مودتها	تنويل
أمست سعاد بأرضٍ لا	إلا العتاق النجيبات
يبلّغها	المراسيل
ولن يبلّغها إلا عذافِرةٌ	لها على الأين إرقالٌ
من كل نضاخة الذفرى	وتبغيل
إذا عرقت	عرضتها طامس
ترمي الغيوب بعيني	الأعلام مجهول
مفردٍ لهقٍ	إذا توقّدت الحِزّان
ضخمٌ مقلّدها فعمٌ	والميل
مقيّدها	في خلقها عن بنات
غلباء وجناء علكومٌ	الفحل تفضيل
مذكّرةٌ	في دفّها سعةٌ قدّامها
وجلدها من أطومٍ ما	ميل
يؤيّسه	طلح بضاحية المتنين
حرفٌ أخوها أبوها من	مهزول
مهجنّةٍ	وعمّها خالها قوداء
يمشي القراد عليها ثم	شمليل
يزلقه	منها لبانٌ وأقرابٌ
عيرانةٌ قذفت بالنحض	زهاليل
عن عرضٍ	مرفقها عن بنات
كأنما فاتً عينيها	الزور مفتول
ومذبحها	من خطمها ومن
تمرّ مثل عسيب النخل	اللحيين برطيل
ذا خصلٍ	في غارز لم تخوّنه

قنواء في حرّتيها للبصير الأحاليل
بها عتقٌ مبينٌ وفي
تخدي على يسراتٍ الخدّين تسهيل
وهي لاحقةٌ ذوابلٍ مسّهنّ الأرض
سمر العجايات يتركن تحليلً
الحصى زيما لم يقهنّ رءوس الأكم
كأنّ أوب ذراعيها وقد تنعيل
عرقت وقد تلفّع بالقور
يوما يظل به الحرباء العساقيل
مصطخداً كأنّ ضاحيه بالشمس
وقال للقوم حاديهم وقد مملول
جفلت ورق الجنادب يركضن
شدّ النهار ذراعاً عيطلٍ الحصا قيلوا
نصف قامت فجاوبها نكدٌ
نوّاحة رخوة الضبعين مثاكيل
ليس لها لما نعى بكرها الناعون
تفري اللبان بكفّيها معقول
ومدرعها مشقّقٌ عن تراقيها
تسعى الغواة جنابيها رعابيل
وقولهم إنك يا بن أبي سلمى
وقال كل صديق كنت لمقتول
آمله لا ألهينّك إني عنك
فقلت خلّوا سبيلي لا أبا مشغول
لكم فكل ما قدر الرحمن
كل ابن أنثى وإن طالت مفعول
سلامته يوما على آلةٍ حدباء
نبّئت أن رسول الله محمول
أوعدني والعفو عند رسول الله
مهلا هداك الذى أعطاك مأمول
نافلة الـ ـقرآن فيها مواعيظٌ
لا تأخذنيّ بأقوال وتفصيل
الوشاة ولم أذنب ولو الغرماء فيّ
لقد أقوم مقاما لو يقوم الأقاويل
به أرى وأسمع ما لو
لظلّ يرعد إلا أن يكون يسمع الفيل
له من الرسول بإذن الله
حتى وضعت يميني ما تنويل

أنازعه	في كفّ ذي نقمات قيله القيل
فلهو أخوف عي إذ أكلمه	وقيل إنك منسوبٌ ومسئول
من ضيغمٍ بضراء الأرض مخدره	في بطن عثر غيلٌ دونه غيل
يغدو فيلحم ضرغامين عيشهما	لحم من الناس معفور خراديل
إذا يساور قرنا لا يحل له	أن يترك القرن إلا وهو مفلول
منه تظل سباع الجوّ نافرةً	و لا تمشّى بواديه الأراجيل
ولا يزال بواديه أخو ثقةٍ	مضرّج البزّ والدرسان مأكول
إن الرسول لنورٌ يستضاء به	مهندٌ من سيوف الله مسلول
في عصبةٍ من قريشٍ قال قائلهم	ببطن مكة لما أسلموا زولوا
زالوا فما زال أنكاسٌ ولا كشفٌ	ثم اللقاء ولا ميلٌ معازيل
شمّ العرانين أبطال لبوسهم	من نسج داود في الهيجا سرابيل
بيضٌ سوابغ قد شكّت لها حلق	كأنها حلق القفعاء مجدول
ليسوا مفاريح إن نالت رماحهم	قوما وليسوا مجازيعا إذا نيلوا
يمشون مشي الجمال الزهر يعصمهم	ضربٌ إذا عرّد السود التنابيل
لا يقع الطعن إلا في نحورهم	وما لهم عن حياض الموت تهليل

المبحث الثاني :
في الكلام على أسانيدها :

رويت قصة كعب بن زهير من خمسة طرق – فيما وقفت عليه – :

الطريق الأول :

طريق إبراهيم بن المنذر الحزامي عن الحجاج بن ذي الرقيبة بن عبد الرحمن بن كعب بن زهير عن أبيه عن جده .

رواها من هذا الطريق : ابن أبي عاصم في (الآحاد والمثاني)[1] 5/168 ، ومن طريقه أبو نعيم في (معرفة الصحابه) 5/2378 ، ورواها الحاكم في (المستدرك) 3/579 ، ومن طريقه البيهقي في (السنن)10/243 ، و (الدلائل) 5/207 ، وغيرهم .

وهذا الطريق مسلسل بالمجاهيل : فالحجاج ، وأبوه ، وجده ، لا يعرفون ، وليست لهم ترجمة في كتب الرجال ، إلا عبد الرحمن بن كعب ؛ ولا يذكر عنه إلا أنه شاعر كأبيه ، ولم يذكر بجرح أو تعديل .

الطريق الثاني :

طريق ابن إسحاق في (السيرة)، حيث ذكر هذه القصة بلا إسناد ، وأسند بعضها عن عاصم بن عمر بن قتادة ، وقال ابن هشام رحمه الله في السيرة : (هكذا أورد محمد بن إسحاق هذه القصيدة ، ولم يذكر لها إسناداً)[2].

ورواها من طريق ابن إسحاق : الطبراني في (الكبير) 19/176 ، والحاكم في (المستدرك) 3/583 ، ومن طريقه البيهقي في (الدلائل) 5/211 ، وغيرهم .

وهذا الطريق ضعيف أيضاً ، فبين ابن إسحاق والواقعة مفاوز تنقطع دونها أعناق المطي .

وهذان الطريقان أشهر طرق هذه القصة .

الطريق الثالث :

طريق إبراهيم بن المنذر الحزامي عن معن بن عيسى عن محمد بن عبد الرحمن الأوقص عن علي بن زيد بن جدعان قال : " أنشد كعب بن زهير بن أبي سلمى رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد :

بانت سعاد فقلبي اليوم متبول   متيم عندها لم يفد مكبول " اهـ.

رواها من هذا الطريق : الفاكهي في (أخبار مكة) 1/307 ، و الحاكم في (المستدرك) 3/582 ، ومن طريقه البيهقي في (الدلائل) 5/211 ، وغيرهم ، وذكر ابن هشام هذا الطريق في (السيرة) 4/118 فقال (وذُكِرَ لي عن علي بن زيد بن جدعان أنه قال : أنشد كعب بن زهير ...) .

---

[1] وقع في المطبوعة (ذمي الدقيمية) وهو تصحيف ، صوابه (ذي الرقيبة) .

[2] نقله ابن كثير رحمه الله في (البداية والنهاية) 4/372 ، ولم أجد هذا الكلام في المطبوع من سيرة ابن هشام ، والله تعالى أعلم .

وهذا الطريق فيه ثلاث علل :
الأولى : ضعف محمد بن عبد الرحمن الأوقص : انظر (الضعفاء) للعقيلي 4/98 ، (اللسان) 5/286.
والثانية : ضعف ابن جدعان : انظر (تهذيب الكمال) و (تهذيبه) وكتب الرجال .
والثالثة : الإرسال .
الطريق الرابع :
طريق إبراهيم بن المنذر الحزامي أيضاً عن محمد بن فليح عن موسى بن عقبة قال : أنشد النبي صلى الله عليه وسلم كعبُ بن زهير ...القصة .
رواها من هذا الطريق الحاكم في (المستدرك) 3/582 وغيره .
وهذا ضعيف أيضاً ، فهو مرسل أو معضل ، فموسى بن عقبة عداده في صغار التابعين ، وعامة رواياته عن التابعين ، فالكلام على هذا الطريق كالكلام على طريق ابن إسحاق ، وإن كان موسى بن عقبة أوثق .
الطريق الخامس :
طريق الزبير بن بكار عن بعض أهل المدينة عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن سعيد بن المسيب قال : لما انتهى خبر قتل ابن خطل إلى كعب بن زهير ...فذكر القصة مختصرة .
رواها من هذا الطريق ابن قانع في (معجم الصحابة) 2/381 .
وهذا الطريق له علتان :
الأولى : إبهام أحد الرواة .
والثانية : إرساله .
فالحاصل :
أن أسانيد هذه القصة كما ترى ضعيفة ، وفي كل طريق أكثر من علة ، فلم يثبت فيها إسناد صحيح ولا حسن[1] :
قال ابن كثير رحمه الله في (البداية والنهاية) 4/372 بعد ذكره القصة : "وهذا من الأمور المشهورة ، ولكن لم أر ذلك في شيء من هذه الكتب المشهورة بإسناد أرتضيه ، فالله أعلم " اهـ.
وقال العراقي رحمه الله [2]:
" وهذه القصيدة قد رويناها من طرق لا يصح منها شيء ، وذكرها ابن إسحق بسند منقطع"اهـ.

---

[1] أما تقوية الأسانيد الضعيفة ببعضها على النحو الذي انتهجه المتأخرون فهو خطأ ، مخالف لمنهج المتقدمين ، وقد جمعت في هذا رسالة – لم تكتمل بعد – في بيان مخالفة المتأخرين للمتقدمين من المحدثين في تصحيح الحديث بناء على كثرة الطرق .
[2] انظر : (تحفة الأحوذي) 2/233 ، و(نيل الأوطار) 2/168 .

المبحث الثالث :
في حكم الاستشهاد بها :

اعلم أن ذكر هذه القصة على قسمين :
القسم الأول : أن تذكر هذه القصة كواقعة تاريخية :
فالكلام فيها كالكلام في المغازي وسير الصحابة وقصص المتقدمين و نحوها من الوقائع التاريخية ، والأمر في ذلك واسع ، وكان الأئمة المتقدمون لا يشددون في مثل هذه الحالة ، ويفرقون بين مرويات الأحكام ، والمرويات التاريخية.[1]
القسم الثاني : أن يستشهد بها في استنباط الأحكام :

---

[1] وقد ذكرت تفصيلاً عن مسألة التفريق بين الروايات التاريخية والحديثية في (كشف شبهات حسن المالكي) في الأصل السابع من الفصل الرابع ، أنقله هنا للفائدة :
(**الأصل السابع : أن الأصل في الروايات التاريخية كالأصل في روايات بني إسرائيل :**
أعلم أن الروايات التاريخية على ثلاثة أقسام :
القسم الأول : ما ثبت بإسناد صحيح وليس فيه محذور شرعي ، فهذا نشره جائز ، وهذا أمر متفق عليه.
القسم الثاني : ما روي بإسناد صحيح أو ضعيف وفي نشره محذور شرعي كالوقيعة في بعض الصحابة أو ما جرى بينهم من الفتن ونحو ذلك ، فهذا لا يجوز نشره ، وقد ثبت في الصحيح من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : "حفظت من رسول الله صلى الله عليه وسلم وعاءين ؛ فأما أحدهما فبثثته ، وأما الآخر فلو بثثته قطع هذا البلعوم " . وإنما بث ما يلزمه شرعاً بثه ولا يجوز كتمانه وهو ما يتعلق بالأحكام التي تلزم المكلفين ، وأما الوعاء الثاني فهو أحاديث الفتن ، وقد ذكر خطورة رواية ذلك رضي الله عنه في زمنه – وهو خير القرون – فكيف بعده ؟!.
القسم الثالث : ما لم يثبت بإسناد صحيح وليس في نشره محذور شرعي فهذا الأمر فيه واسع ويجوز نشره ، والأصل في ذلك ما ثبت في الصحيح عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال (حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج) .
والأخبار عن بني إسرائيل – كما قسمها أهل العلم وكما تدل عليه النصوص - على ثلاثة أقسام :
الأول : ما شهد الشرع بصدقه ، فهذا نصدقه.
والثاني : ما شهد الشرع بكذبه ، فهذا نرده ولا نقبله.
والثالث : ما هو مسكوت عنه فلا يشهد بصدقه أو كذبه ، فتجوز حكايته والاستئناس به.
والقول في تاريخ المسلمين كالقول في تاريخ بني إسرائيل ، بل هو أولى ، فإن أخبار بني إسرائيل أكثرها غير مسند ، وبيننا وبينهم من المفاوز ما هو معروف ، وليسوا من ملتنا ، فلأن يكون هذا الحكم ثابتاً في أخبار المسلمين من باب أولى .
والأخبار التاريخية لا تعامل معاملة الأحاديث النبوية في التصحيح والتضعيف لأمور :
الأمر الأول : أن أحاديث الأحكام قد تكفل الله سبحانه وتعالى بحفظها – لأنها من حفظ دينه – فإذا روي حديث منها بسند ضعيف ونحوه فإننا نجزم بعدم ثبوته لذلك ، أما الأخبار التاريخية فلم يتكفل الله تعالى بحفظها فلا يعني عدم وروده بسند صحيح أن الخبر لم يصح .
الأمر الثاني : أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال (إذا حدثكم بنو إسرائيل فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم) ، فقد نهى عن تكذيبهم ، مع أنك لو طبقت منهج المحدثين على الأخبار الإسرائيلية لانتهيت إلى ضعفها بل وسقوطها من طريق الأسانيد!!.
الأمر الثالث : أن هناك أموراً تاريخية كثيرة جداً مشهورة في الكتب والدواوين ، وأمرها معلوم بالتواتر عند الناس ، ولو أردت أن تثبتها من ناحية الإسناد ما استطعت ، لأن أهل الحفظ والإتقان والرواية والضبط كانوا ينصرفون في غالب روايتهم إلى الأحاديث النبوية بخلاف الأخبار التاريخية ، فلا يعني عدم روايتهم لها عدم ثبوتها في نفس الأمر .

وهذا قسمان أيضاً :
الأول : أن يكون الحكم المستشهد بها عليه ثابتاً بالأدلة الصحيحة ، فالقول في ذلك كالقول في الاستشهاد بالأحاديث الضعيفة والمراسيل وقصص الصالحين والإسرائيليات والرؤى ونحوها ، والأمر في هذا واسع ؛ إذ الحكم ثابت بدونها ، وإنما يستأنس بها ، وعلى هذا أكثر الأئمة والعلماء في كتبهم .
والثاني : أن تكون هذه القصة عمدة في استنباط حكم من الأحكام الشرعية ؛ كتجويز التشبيب بالنساء ووصف مقاطعهن وقدودهن ، ونحو هذا ، فهذا لا يجوز ، إلا إذا ثبتت صحة هذه القصة ؛ لأنها في هذه الحالة تعامل معاملة أحاديث الأحكام ، لا التاريخ ، ومرويات الأحكام لا بد فيها من صحة الأسانيد للاحتجاج بها كما سبق ، وقد تبين لك في المطلب السابق أن هذه القصة لا يصح فيها إسناد.
وعلى هذا : فكل حكم بني على هذه القصة بمجردها فهو فاسد ؛ لضعفها .
والله تعالى أعلم .
وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

الأمر الرابع : أن أساطين المحدثين قد فرقوا بين الأمرين ، فتراهم يشددون في أحاديث الأحكام ونحوها ، بخلاف الروايات التاريخية ؛ فإنك تراهم يذكرونها ولا يتعقبونها بشيء .